اجتمع وزراء خارجية المملكة البريطانية المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعُمان ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية اليوم لمناقشة الوضع في اليمن. واستمعوا الى إحاطة من المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وناقشوا الوضع السياسي والإنساني والأمني.

وأكّد الوزراء أنّ الصراع قد خلّف أزمة إنسانية طارئة واتفقوا على أنّ المسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف لتأمين الوصول الآمن والسريع للسلع وضمان حركة موظّفي الإغاثة من دون أي عوائق في جميع أنحاء اليمن. كما ناقش الوزراء سبل تعزيز آليات التفتيش لمنع تهريب الأسلحة إلى اليمن، مع ضمان حركة البضائع إلى اليمن وفي جميع انحائه من دون عوائق.

وأدان الوزراء بقوة الهجوم الصاروخي الذي وقع في 4 تشرين الثاني / نوفمبر على الرياض، والذي استهدف عمدا منطقة مدنية. وأعربوا عن دعمهم الكامل للمملكة العربية السعودية وتفهّموا هواجسها الأمنية المشروعة. وأكد الوزراء أن إطلاق القذائف البالستية من جانب الحوثيين إلى البلدان المجاورة يشكّل تهديدا للأمن الإقليمي ويطيل أمد الصراع. ودعا الوزراء الحوثيين وحلفاءهم إلى وضع حد فوري لهذه الهجمات.

وأكد الوزراء مجددا أن تزويد الحوثيين والمتحالفين مع الرئيس السابق صالح بالأسلحة هو انتهاك لقراري مجلس الأمن 2216 و2231. وأعربوا عن دعمهم القوي لجهود الأمم المتحدة لإجراء تحقيق حول مصدر الصواريخ واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأيّد الوزراء مضاعفة الجهود للتوصّل إلى حل سياسي وهو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع والتصدي للتهديدات الأمنية للبلدان المجاورة لليمن. واقرّ الوزراء بضرورة أن تظهر جميع الأطراف المزيد من المرونة وتتخلّى عن الشروط المسبقة ودعوا الحوثيين وحلفاءهم إلى إشراك المبعوث الخاص للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد في العملية السياسية.

واتفق الوزراء على أنّ هذه المسألة الملحّة ستتطلب منهم الاجتماع والتشاور بانتظام لتنسيق النهج وتحديد الخطوات الملموسة التي تؤدي إلى تسوية سياسية.